للنشر الفوري

شركة الخليج الدولية للخدمات تحقق نمواً في صافي أرباحها بواقع 41% ليصل إلى 49 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020

- *أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع 482 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020*

- *عائد على السهم بواقع 0.026 ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقارنة بعائد بلغ 0.019 ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي*

- *المجموعة تواصل جهودها لتنظيم عملياتها من خلال مبادرات تحولية استراتيجية*

- *المجموعة تنفذ عدة مبادرات معنية بترشيد التكاليف لمعالجة الأثر الناتج عن الظروف الحالية على مستوى الاقتصاد الكلي*

- *استمرار الضغوط على قطاع الحفر في ظل تراجع أنشطة قطاع النفط والغاز في شتى أنحاء العالم نتيجة تفشي فيروس كورونا، لتسفر بذلك عن تراجع معدلات تشغيل الأصول وأسعار التشغيل اليومية*

- *قطاعا خدمات الطيران والتأمين يواصلان اتجاههما الإيجابي مع الاستفادة من الفرص الجديدة وزيادة الحصة من السوق*

الدوحة، قطر • 29 أكتوبر2020 - أعلنت اليوم شركة الخليج الدولية للخدمات (يشار إليها بكلمة المجموعة"، ورمزها "في بورصة قطر: GISS)، إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية في قطر ويشمل نطاق أعمالها خدمات الحفر لقطاع النفط والغاز والتأمين والنقل بالهليكوبتر وخدمات التموين، أعلنت عن تحقيق صافي أرباح بواقع 49 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

تحديات الاقتصاد الكلي وأداء أنشطة الأعمال

حققت المجموعة نجاحاً بفضل جهودها المستمرة إزاء عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية منذ التراجع الأخير لأنشطة قطاع النفط والغاز، وأبدت بوادر على التعافي المبكر مع بداية عام 2019 وحتى الربع الأول من عام 2020. وبرغم ذلك، ومنذ أن بدأت جائحة فيروس كورونا في التفشي ومع دخولها إلى الربع الثاني من عام 2020، واجهت المجموعة عدداً من التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث انخفضت أسعار النفط الخام انخفاضاً كبيراً وتم فرض إجراءات الإغلاق بشكل صارم، الأمر الذي حد من مستوى الأنشطة الاقتصادية في مختلف الأسواق العالمية.

وقد أدت هذه الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي إلى زيادة المنافسة في السوق، وأثرت على أداء أنشطة أعمال المجموعة، وفرضت ضغوطاً على الأسعار التجارية نتيجة لتراجع مستويات التشغيل. وكان قطاع الحفر أكثر القطاعات تأثراً، حيث أدت المنافسة الشديدة فيما يتعلق بتشغيل الأصول إلى تفاقم أوضاع السوق.

وتراجعت أنشطة قطاع الحفر بسبب تقلبات أسعار النفط الخام مع محدودية الطلب وانخفاض مستوى الأنشطة الاقتصادية. وفي مواجهتها لهذه الأوضاع بالسوق، قامت العديد من الشركات بتقليص أنشطتها الاستكشافية والتطويرية على نحو كبير، الأمر الذي أثر على الطلب على خدمات

الحفر. ولم تكن شركة الخليج العالمية للحفر بمنأى عن هذه الظروف التي يواجهها القطاع، حيث شهدت تراجعاً في مستويات تشغيل أصولها وأعيد تسعير معدلاتها اليومية إلى معدلات أقل، وهو ما أثر سلباً على نمو الإيرادات والهوامش.

ومع ذلك، وبرغم العوامل الخارجية الأساسية الخارجة عن نطاق سيطرة المجموعة، إلا أن كافة القطاعات قد بذلت جهوداً من أجل التصدي إلى هذه الظروف الصعبة والتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها أنشطة الأعمال وعمليات التشغيل حتى يمكنها تحقيق أرباح. واستمر قطاع الحفر في جهوده نحو ترشيد التكاليف في كافة مجالات العمل الممكنة، وذلك لتحقيق المرونة المالية مع ضمان عدم المساس بمعايير السلامة والأداء. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققها قطاع الحفر، فقد تم بنجاح تشغيل منصة الحفر الثانية، "ويست كاستور"، ضمن عمليات المشروع المشترك، "جلف درل"، حيث بدأت عملياتها في منتصف أغسطس 2020، فيما بدأت بالفعل منصة الحفر "لوقاندا" عملياتها اعتباراً من مارس 2020. ومن المتوقع أن يتم بدأ تشغيل منصات حفر إضافية على مراحل مختلفة خلال الربع الرابع من عام 2020 وعلى مدار العام القادم، وهو ما سيتيح للقطاع فرصاً لتحقيق نمو قوي في المستقبل.

وشهد قطاع خدمات الطيران تحسناً كبيراً على مستوى الأداء المالي. وقد عزز من هذا الأداء مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي تحقيق نمو كبير في الإيرادات، حيث أن القطاع قد حافظ على مستوى هوامشه مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بفضل ملائمة تكاليفه التشغيلية.

وواصل قطاع التأمين جهوده المعنية بزيادة أقساط التأمين، ونجح في تجديد عقود إضافية خلال هذا العام بأسعار أفضل. علاوة على ذلك، فقد تمت إضافة عملاء جدد إلى شريحة التأمين الطبي منذ بداية العام، ليواصل بذلك القطاع إحراز تقدم فيما يتعلق بزيادة حصته من السوق في شريحة التأمينات الطبية. ونجح قطاع التموين في الفوز بعقود جديدة لتقديم خدمات التموين والقوى العاملة، فضلاً عن تحقيق مستويات إشغال أعلى في المخيمات.

وفي تعليق من جانبها على الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة لفترة التسعة أشهر من عام 2020، أفادت إدارة الشركة بما يلي: "*برغم الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن المجموعة قد استمرت في إعادة تنظيم قطاعاتها من خلال التزامها بزيادة الحصة من السوق والتركيز على ترشيد تكاليفها التشغيلية وضمان تشغيل أصولها بكفاءة لوضع أسس قوية للنمو. وخلال هذا العام تحديداً، فقد أولينا اهتماماً أكبر بإجراءات ترشيد التكاليف في مختلف القطاعات، واتخذنا تدابير ترشيدية جديدة.*

وفي خطوة للحد من انتشار جائحة كورونا وضمان سلامة عملياتنا واستقرارها، فقد اتخذت شركات المجموعة تدابيراً لضمان سلامة الموظفين واستمرارية الأعمال.

كما ستواصل شركات المجموعة جهودها الحثيثة نحو ضبط التكاليف بصورة أكبر بهدف تعزيز قدراتها التنافسية وبما يمكنها من المحافظة على حصتها من السوق ورفع معدلات تشغيل الأصول وزيادة الأرباح في المستقبل وتحقيق قيمة إضافية للمساهمين على الأجل الطويل" .

الأداء المالي

ارتفعت إيرادات المجموعة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 ارتفاعاً متوسطاً بنسبة 1% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 2.3 مليار ريال قطري، الأمر الذي يُعزى إلى النمو الذي حققته جميع قطاعات المجموعة، باستثناء قطاع الحفر.

وقد سجلت المجموعة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع 482 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020. وبلغ صافي أرباحها 49 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، بزيادة تبلغ نسبتها 41% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبلغ العائد على السهم 0.026 ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقارنة بعائد بلغ 0.019 ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي.

ويُعزى نمو صافي الأرباح بصورة أساسية إلى قطاعي خدمات الطيران والتأمين. وقد أبدى قطاع خدمات الطيران أداءً مالياً وتشغيلياً قوياً بفضل استراتيجيته المعنية بزيادة الأسواق. وعلى نحو مماثل، فقد واصل قطاع التأمين الاستفادة من أقساط التأمين مع نجاحه في تجديد عقود، هذا فضلاً عن التسعير بشروط أفضل. ومن ناحية أخرى، فقد تأثر صافي الأرباح سلباً بقطاع الحفر، الذي تأثر كثيراً بتراجع معدلات تشغيل منصات الحفر وأسعارها اليومية، وهو ما أسفر عن انخفاض الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي عوضته جزئياً ثمار الجهود الترشيدية التي بذلها القطاع.

وارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 18%، لتصل إلى 224 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر من عام 2020 مقارنة بأرباح تشغيلية بلغت 190 مليون ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي. ويُعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وواصلت المجموعة الاستفادة من الانخفاض الحالي في معدلات الفائدة، وهو ما أثر إيجابياً على الأداء المالي لفترة التسعة أشهر، كما انخفضت تكاليفها التمويلية بنسبة 27٪، لتصل إلى 131 مليون ريال قطري مقارنة بمبلغ 181 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر من عام 2019.

وشهدت إيرادات الربع الثالث من عام 2020 تراجعاً متوسطاً بنسبة 3% مقارنة بالربع الثاني من العام، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى استمرار الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي. وانخفضت إيرادات قطاع الحفر بنسبة 13% مقارنة بالربع الثاني من العام، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى تراجع معدلات تشغيل منصات الحفر والأسعار اليومية للمنصات البرية والبحرية. وانخفضت إيرادات قطاع خدمات الطيران بنسبة 3% نتيجة تجديد عقد دولي بعدد أقل من الطائرات خلال الربع الثالث من عام 2020، كذلك التراجع الطفيف في الإيرادات من أنشطة الصيانة والإصلاح. وقد عوض هذا الانخفاض ارتفاع الإيرادات بفضل زيادة عدد ساعات الطيران في الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام. وتراجعت إيرادات قطاع التموين بنسبة 11% نتيجة انخفاض مستويات إشغال المخيمات في مسيعيد وعدد الوجبات المقدمة في معظم المواقع بسبب إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة من قِبَل الحكومة للحد من انتشار الجائحة. وواصلت إيرادات قطاع التأمين نموها، وذلك بفضل الاستراتيجية القوية في هذا الجانب ومراجعة أسعار الأقساط لزيادة حصته من السوق، حيث حقق نمواً إيجابياً بنسبة 11% خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع الثاني من العام.

وبتحليل الأرباح مقارنة بالربع الفائت، فقد تم تسجيل صافي خسارة للربع الثالث من عام 2020 بواقع 5 ملايين ريال قطري، مقارنة بصافي أرباح بلغ 45 مليون ريال قطري للربع الثاني من عام 2020. ويعزى هذا التراجع بصورة أساسية إلى النمو السلبي للإيرادات في قطاع الحفر جراء انخفاض مستويات تشغيل الأصول. إضافة إلى ذلك، فقد شهد قطاع التأمين تراجعاً في صافي أرباحه مقارنة بالربع الفائت نتيجة لانخفاض الدخل من الاستثمارات. وقد عوضت على نحو طفيف الوفورات التي حققها قطاع خدمات الطيران من الإنفاق التشغيلي بفضل المبادرات الأخيرة المعنية بترشيد التكاليف الانخفاض العام في أرباح المجموعة.

وانخفض إجمالي أصول المجموعة بنسبة 3% خلال هذه الفترة ليصل إلى 10.5 مليار ريال قطري كما في 30 سبتمبر 2020، مقارنة بإجماليها كما في 31 ديسمبر 2019. وفيما يتعلق بالسيولة، فقد سجلت الشركة أرصدة نقدية، بما في ذلك الاستثمارات قصيرة الأجل، تصل إلى 795 مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 12% مقارنة بمستواها المسجل في 31 ديسمبر 2019. وبلغ إجمالي الدين على مستوى المجموعة 4.6 مليار ريال قطري كما في 30 سبتمبر 2020.

إعادة هيكلة وإعادة تمويل الدين

كانت عملية إعادة هيكلة دين المجموعة وإعادة تمويله قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة في نهاية الربع الأول من عام 2020، إلا أن الإدارة وفي ظل حالة عدم اليقين الناشئة عن التراجع غير المسبوق للأنشطة التشغيلية في قطاع النفط والغاز بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا اتخذت قراراً بعدم المضي قدماً في العملية المقترحة لإعادة هيكلة وإعادة تمويل الدين.

ومع الديناميكيات الجديدة للسوق والتوقعات بشأن مرحلة ما بعد فيروس كورونا، تعمل إدارة المجموعة حالياً عن كثب مع كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستشار المالي الذي تم تعيينه لهذا الغرض، وذلك لإعادة صياغة استراتيجية التمويل ووضع خطة جديدة مستدامة لإعادة الهيكلة وإعادة التمويل تكون مجدية مالياً في خدمة الدين على الأجل الطويل.

التدابير المُتخذة بشأن جائحة كورونا

اتخذت المجموعة عدة تدابير للحد من انتشار جائحة فيروس كورونا لضمان صحة وسلامة موظفيها واستمرار أنشطة الأعمال. وتقوم كل إدارة من إدارات الكيانات التشغيلية برصد الأوضاع بالتزام وتفان كبيرين لضمان السلامة واستمرارية الأعمال.

التدابير الخاصة بالترشيد

بعد أن أصبح خفض التكاليف يأتي في صدارة أولوياتها، فقد شرعت المجموعة بصورة استباقية في تنفيذ عدد من المبادرات لتحديد الجوانب التي يمكن خفض تكاليفها إلى أدنى حد ممكن وزيادة معدل تشغيل الأصول، وذلك في إطار جهودها المستمرة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية ومخاطر أنشطة الأعمال وتحقيق أرباح. إضافة إلى ذلك، وفي إطار هذه المبادرات، فإن الشركتان التابعتان للمجموعة واللتان تعملان في قطاعي الحفر وخدمات الطيران تعيدان النظر بصورة فاعلة في خطة لتحسين مستويات تشغيل أصولهما.

ومن شأن هذه التدابير ضمان أن تظل شركات المجموعة قادرة على المنافسة في أسواقها وخفض هياكلها الخاصة بالتكاليف التشغيلية إلى أدنى حد ممكن وزيادة مستويات تشغيل أصولها حتى تستطيع المجموعة استعادة مركزها والاحتفاظ بأرصدة نقدية لاستغلال فرص النمو المستقبلية.

أبرز ملامح الأداء التشغيلي والمالي حسب القطاع

قطاع الحفر: بلغ صافي خسائر القطاع 120 مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها 117% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى النمو السلبي للإيرادات. وحقق القطاع إيرادات بواقع 723 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، بانخفاض تبلغ نسبته 19% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد تأثرت الإيرادات بصورة أساسية بوقف تشغيل منصات حفر برية مبكراً بسبب جائحة كورونا، إلا أن هذا الإجراء مؤقت، ومن المتوقع أن تستأنف هذه المنصات عملياتها قريباً. إضافة إلى ذلك، فقد تمت إعادة تسعير معدلات التشغيل اليومية لمنصات الحفر اعتباراً من يوليو 2020 إلى مستوى أقل بسبب ضعف الطلب. وانخفضت إيرادات منصات الحفر البرية بنسبة 54% والبحرية بنسبة 12% لفترة التسعة أشهر

من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وقد عوضت هذا الانخفاض جزئياً تدفقات الإيرادات الإضافية من المشروع المشترك "جلف درل"، حيث أن أول منصتي حفر، من بين منصات الحفر المشمولة بالخطة، قد بدأتا عملياتهما خلال هذا العام.

ومع ذلك، فقد نجح القطاع في تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف، وذلك بفضل تراجع تكاليفه التشغيلية وتنفيذ العديد من المبادرات المعنية بترشيد التكاليف خلال العامين الماضيين، دون أن يأتي ذلك على حساب السلامة وجودة الأداء والكفاءة التشغيلية. وانخفض إجمالي التكاليف المباشرة لفترة التسعة أشهر من عام 2020 بواقع 45 مليون ريال قطري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما استفاد القطاع من تراجع أسعار الفائدة، حيث انخفض إجمالي تكاليفه التمويلية خلال فترة التسعة أشهر من عام 2020 بواقع 41 مليون ريال قطري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وتهدف شركة الخليج العالمية للحفر إلى الاستمرار في تقديم أعلى مستويات الخدمة والرصد المستمر للنفقات التي يمكن التحكم فيها لضمان الحد الأدنى من التكاليف وزيادة الأرباح. كما أن مشروع توسعة حقل الشمال، الذي بدأ فيه بالفعل المشروع المشترك لشركة الخليج العالمية للحفر عملياته خلال هذا العام، سيوفر للقطاع فرصاً كبيرة للنمو.

وبالتطلع إلى المستقبل، وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين، ومع التحسن الملحوظ في ظروف سوق النفط والغاز والمصحوب بحالة من الحذر، فإننا نؤمن بأن الطبيعة الدورية للقطاع ستصل في نهاية المطاف إلى مرحلة التعافي التي ستثمر عن زيادة الطلب على خدمات الحفر بصورة أكثر ملائمة لشركات الحفر.

قطاع خدمات الطيران: حقق القطاع إيرادات بواقع 490 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، بزيادة تبلغ نسبتها 13% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وقد أثمر نمو الإيرادات عن زيادة صافي أرباح[1] القطاع ليصل إلى 422 مليون ريال قطري، مقارنة بصافي أرباح بلغ 101 مليون ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي.

وقد دعم هذا النمو الكبير في الأرباح تسجيل مكسب استثنائي على مستوى رأس المال غير النقدي بواقع 268 مليون ريال قطري، وذلك بفضل نقل ملكية قطعة أرض ومبنى من شركة هليكوبتر الخليج إلى شركة الخليج الدولية للخدمات في شكل توزيع أرباح بصورة عينية. وبرغم ذلك، فقد تم استبعاد هذه العملية على مستوى المجموعة في إطار استبعاد العمليات المتبادلة بين شركاتها. وبلغ صافي أرباح القطاع، بعد استبعاد المكسب الرأسمالي الاستثنائي والضرائب على الدخل، ما يصل إلى 154 مليون ريال قطري، أي بزيادة تبلغ نسبتها 52% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ويعزى ارتفاع الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي إلى قطاعي الأعمال المحلية والدولية، حيث نجح قطاع الأعمال المحلية في مراجعة أسعار العقود، وأضاف طائرة جديدة إلى عمليات النفط والغاز في قطر، الأمر الذي أثمر عن زيادة الإيرادات بنسبة 7% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. أما قطاع الأعمال الدولية، فقد أكد على استراتيجيته المعنية بالدخول إلى مناطق جديدة وزيادة حصته من السوق بعيداً عن السوق المحلية، حيث فاز بعقود جديدة قصيرة الأجل في أنغولا وسلطنة عُمان ودولة جنوب أفريقيا. إضافة إلى ذلك، فقد تحسن الأداء المالي للشركة التابعة التركية مع زيادة عدد ساعات الطيران التجاري. وحققت إيرادات قطاع الأعمال الدولية نمواً بنسبة 21% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. إضافة إلى ذلك، فقد واصل قطاع خدمات الطيران توسعه في مجال الصيانة والإصلاح، وفاز بعقد جديد خلال هذا العام. وبرغم ذلك، وبصفة عامة، فقد انخفض عدد ساعات الطيران خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يعود إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية منذ تفشي فيروس كورونا، إلا أن النفقات الثابتة لم تتأثر ودعمت النمو العام للإيرادات.

وسيستمر قطاع خدمات الطيران في التركيز على الأسواق الدولية الرئيسية التي توفر فرصاً لخدمات الطيران بقطاع النفط والغاز. كما أن القطاع يتمتع بوضع جيد يؤهله للاستفادة من فرص النمو الإضافية في قطر، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب في ظل مشروع توسعة حقل الشمال الذي يتطلب الكثير من أنشطة الاستكشاف، وبالتالي سيزداد عدد ساعات الطيران.

قطاع التأمين: ارتفعت إيرادات قطاع التأمين لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 ارتفاعاً كبيراً تبلغ نسبته 23% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 736 مليون ريال قطري. وقد نمت إيرادات القطاع نمواً كبيراً في ظل تجديد "وثائق التأمين" بنجاح، بالإضافة إلى التسعير بشروط أفضل مع كل العملاء الرئيسيين ضمن شريحة التأمين الطبي، والتي وفرت ضماناً لاستمرار تدفقات الإيرادات على مدار العام. علاوة على ذلك، فقد تمكن القطاع من إضافة عملاء جدد إلى شريحة التأمينات الطبية.

[1] تم تسجيل أرباح القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل.

وارتفع صافي أرباح[2] القطاع بواقع 29 مليون ريال قطري مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، ليصل إلى 35 مليون ريال قطري لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020. ويعود النمو الكبير لصافي الأرباح بصورة أساسية إلى الارتفاع الكبير في أقساط التأمين، بالإضافة إلى انخفاض صافي المطالبات بنسبة 19% مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يُعزى إلى فرض إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا.

وسيواصل قطاع التأمين جهوده لزيادة حصته من السوق وتحقيق المزيد من النمو في شريحة التأمينات الطبية والعامة من خلال مراجعة هياكل أسعار عقوده الحالية والتفاوض للحصول على خصومات من مقدمي الخدمات الطبية الرئيسيين في قطر. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمطالبات، فإن تحسين إدارتها سيتم عبر التحقق منها ومراجعتها مراجعة دقيقة.

قطاع التموين: شهدت إيرادات قطاع التموين التابع للمجموعة ارتفاعاً هامشياً بنسبة 1% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 317 مليون ريال قطري في ظل التوسع الناجح في توفير خدمات التموين والقوى العاملة للقطاعات الصناعية وارتفاع مستويات إشغال المخيمات في مسيعيد ودخان.

ومن ناحية أخرى، فقد سجل القطاع صافي خسائر[2] يبلغ 4 ملايين ريال قطري، مقارنة بصافي أرباح بلغ 4 ملايين ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع الهوامش.

وبالتطلع إلى المستقبل، فمن المتوقع أن تنمو سوق خدمات التموين في قطر بمعدل إيجابي خلال الأعوام القادمة، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بمشروع توسعة حقل الشمال واستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر. وبذلك سيزداد الطلب على خدمات التموين والإقامة في قطاع الضيافة، حيث تتمتع أمواج بوضع جيد يؤهلها لاغتنام هذه الفرص. ويهدف القطاع إلى تنمية حافظة أعماله الحالية وخلق سبل لتنويع تدفقات الإيرادات والحصة من السوق.

مسائل أخرى

وافق مجلس إدارة الشركة خلال اجتماعه الذي عقد في 29 أكتوبر 2020 على استقالة السيد/ سليمان حيدر الحيدر. كما وافق بالإجماع على تعيين السيد/ علي جابر حمد المري نائباً لرئيس مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخه.

مؤتمر هاتفي لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة

تستضيف شركة الخليج الدولية للخدمات مؤتمراً هاتفياً يدعى إليه المستثمرين لمناقشة نتائجها المالية لفترة التسعة أشهر من عام 2020 والآفاق المستقبلية على مستوى أنشطة الأعمال ومسائل أخرى، وذلك يوم الأربعاء الموافق 4 نوفمبر 2020 في تمام الساعة 01:30 ظهراً بتوقيت الدوحة. وسوف يتم نشر العرض التقديمي الخاص بعلاقات المستثمرين، الذي سيصاحب المؤتمر، على صفحة المطبوعات ضمن الموقع الإلكتروني للشركة.

-انتهى-

[2] تم تسجيل ربحية القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل.

نبذة حول شركة الخليج الدولية للخدمات

تأسست شركة الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في 12 فبراير 2008 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين. تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر، جميع وظائف المكتب الرئيسي للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، وتُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا البيان الصحفي، يرجى التواصل من خلال عنوان البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa أو زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: www.gis.com.qa

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق. استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا البيان الصحفي، يُشار أحياناً إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة".

قد يحتوي هذا الإصدار الصحفي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات والأعمال التي تديرها الخليج الدولية للخدمات. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف مادي بين النتائج الفعلية أو الأداء العملي والتشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات التطلعية.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق الخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق وشدة المنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً جوهرياً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة. والبيانات الواردة في هذا الإصدار الصحفي تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذه الوثيقة المشار إليه في صفحة الغلاف.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو آثار ضارة أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

ملاحظات عامة

تتبع السنة المحاسبية لشركة الخليج الدولية للخدمات التقويم الميلادي. ولا يتم إدخال أية تعديلات على السنوات الكبيسة. وحيثما ينطبق ذلك، فإن جميع القيم تشير إلى حصة الخليج الدولية للخدمات، ويتم التعبير عنها بملايين الريالات القطرية، وتجبر النسب المئوية إلى كسر عشري واحد. ويتم التعبير عنها بالمليارات/ ملايين الريالات القطري. كما أن كل القيم الأخرى تجبر إلى أقرب عدد صحيح. وتستند القيم المُعبر عنها بالدولار الأمريكي إلى السعر التالي: دولار أمريكي واحد = 3.64 ريال قطري.

تعاريف

•Cash Realisation Ratio: نسبة التحقق النقدي، التدفق النقدي من العمليات /صافي الربح x 100 • Debt to Equity: نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، (الدين الحالي + الدين طويل الأجل)/ حقوق المساهمين x 100 • Dividend Yield: عائد أرباح الأسهم، إجمالي أرباح الأسهم النقدية / القيمة السوقية عند الإغلاق 100x • (Energy (Insurance: يشير إلى أعمال الطاقة والمصانع والإنشاءات والشؤون البحرية والدفاع المدني وغيرها من أعمال • EBITDA: الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (صافي الربح + الفوائد المدينة + الإهلاك + الاستهلاك) • EPS: الربح لكل سهم (صافي الربح / عدد الأسهم العادية المستحقة السداد في نهاية العام) • Free Cash Flow: التدفق النقدي الحر، التدفقات النقدية من العمليات – إجمالي الإنفاق الرأسمالي • IBNR: حدثت ولم تتم الإشارة إليها (يشير إلى المطالبات المترتبة التي لم تتم الإشارة إليها في تاريخ بيان المركز المالي) • Interest Cover: تغطية الفوائد (الأرباح قبل مصاريف الفوائد + الضرائب) / مصاريف الفوائد • Net Debt: صافي الدين، الديون الحالية + الديون طويلة الأجل - النقد وأرصدة بنكية • Payout Ratio: نسبة توزيع الأرباح، إجمالي أرباح الأسهم النقدية/صافي الأرباح x 100 • P/E: نسبة السعر إلى الأرباح (القيمة السوقية عند الإغلاق / صافي الأرباح) • ROA: العائد على الأصول [الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك / مجموع الأصول × 100] • ROCE: العائد على رأس المال العامل [صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / (مجموع الموجودات - المطلوبات المتداولة) × 100] • ROE: العائد على حقوق المساهمين [صافي الربح / حقوق المساهمين × 100] • Utilisation (rigs): معدل تشغيل (منصات الحفر) عدد الأيام بموجب العقد/ (عدد الأيام المتاحة – أيام الصيانة) x 100.